

المصدر :

عكاظ

التاريخ :

29-03-2007

الصفحات :

21

العدد : 14824

المسلسل : 132

السياسة الخارجية تتدفق عبر ثلاث دوائر أساسية

المملكة جهد عربي لا يعرف الكلل من أجل الانتصار للسلام

تشهد الرياض اليوم احتتام مؤتمر القمة العربي التاسع عشر الذي تسيطر على أجندته قضية السلام في أرض الرهيلات. ليس مثل الرياض، في المنطقة والعالم، ما يمكن أن تنطلق منه مبادرات جديدة وموضوعية، قابلة لحل أخطر مشكلة واجهت البشرية في العصر الحديث. تهدد بظهور ناجزة العالم وأمنه. إذا ما عجز العالم عن احتوائها، كان للقيادة السعودية، انطلاقاً من الرياض أو من أي مكان في العالم، الريادة في إطلاق مبادرات السلام الجدية والعملية، التي مهما اختلف الجدل حولها، إلا أنها تظل أكثر صيغ السلام المطروحة نوازناً بين مراعاة حقوق العرب المشروعة، في أدنى مستويات سقوط طرفيها، وبين إمكانية إقامة سلام عادل وقابل في المنطقة، بعيداً عن حلول مشاريع «السلام» الفردية، التي تواجه العقبة، بعد الأخرى، منذ الأخذ بخيارها.

د. طلال
صالح بنان

البعض ليسجل حضوره على المسرح الإقليمي والدولي، دون أن يبدي أية مسئولية تجاه أمن المنطقة والعمل على سيادة السلام في ربوعها.

لم يُحرف عن المملكة، طوال تاريخ تعاملها، مع قضايا المنطقة ومشاكلها، أن كانت طرفاً في تأزيم المواقف.. أو تصعيد المواجهات.. أو الانجرار إلى سياسات ومواقف عدائية، تجعل مسيرة السلام تتعثر أو تُصاب بانكسار. حتى عندما تكون المملكة طرفاً مباشراً في أي مشكل خارجي مع أي طرف إقليمي أو دولي، ترى مؤسسات صناعة السياسة الخارجية في الرياض، تعمل على احتواء الموقف قبل أن يتطور خارج إمكانات احتوائه من قبل مؤسسات السياسة الخارجية السعودية. على سبيل المثال: لقد سُوت المملكة، جميع مشاكلها الحدودية، مع جيرانها من الأشقاء العرب، دون التفكير في احتمال أن تخرج قضية وطنية حساسة، مثل قضية الحدود، عن إطار متغير البعد القومي، الذي تحرص السياسة الخارجية على تأكيد أولويته على ما عداه من قضايا، حتى تلك التي يفقد التفكير الضيق فيها، إلى الإضرار بها أكثر مما يخدمها، مثل قضية الحدود. في ما يخص قضايا الحدود بين المملكة وبعض الجيران من الأشقاء العرب لو أن الطرف الآخر فيها اتبع المنهج السعودي في التعاطي معها، من خلال بعدها القومي الأشمل، بعيداً عن أية مؤثرات خارجية، لما استمرت مشاكل الحدود، مع بعض الجيران من الأشقاء

في عام ١٩٨٢ من فاس أطلق الملك فهد بن عبد العزيز -رحمه الله- أول مبادرة سلام سعودية، حظيت بإجماع النظام العربي. ومن الرياض، بعد عشرين سنة أطلق الملك عبد الله بن عبدالعزيز مبادرة السلام السعودية الثانية، التي بعد شهر من إعلانها، تبنتها قمة بيروت العربية (مارس ٢٠٠٢) لتصبح مبادرة سلام عربية، أخذ العالم خمسين سنوات، لكي يعي مدى جدارتها العملية والموضوعية لإقامة سلام عادل وشامل في المنطقة، يشجع زعماء العرب اليوم في الرياض وضع اليات تفعيلها، من خلال فرض مرجعيتها على مؤسسات النظام الدولي والدول الفاعلة في النظام الدولي، من أجل وضع حد عملي لأخطار صراع يهدد سلام العالم وأمله، بعد الحرب الكونية الثانية.

دبلوماسية هادئة ولكنها حازمة

المملكة العربية السعودية، في سياستها الخارجية، تسير على ثوابت وتتمسك بقيم وتنطلق من مسئوليات وطنية وقومية، تنحصر جميعها في الحب المتأصل للسلام. ليس فقط قيم الحب للسلام هي التي تدفع حركة السياسة الخارجية السعودية في محيطها الإقليمي والدولي، بل إن المملكة تتبع، في حركة سياستها الخارجية، بوسائل بعيدة كل البعد عن كل ما من شأنه أن ينال من التزامها الاستراتيجي بحب السلام والسعي لكي يعم العالم، ومنطقتنا، بشكل الخاص. الدبلوماسية السعودية، التي من خلال ألياتها تطل المملكة على حلبة السياسة الدولية، تتبع خطاباً سياسياً هادئاً، وإن كان حازماً، لإظهار مدى تحيز المملكة للسلام، بعيداً عن أية مزايدات أو أي غموض، قد يتبعه

العرب، عقوداً طوييلة... كما هو حال آخر معضلة حدودية حلتها المملكة مع أكبر دولة، بعد المملكة، في الجزيرة العربية، التي استمرت لأكثر من سبعة عقود... حتى كان لتدخل الملك عبد الله، بصورة مباشرة في التعامل مع ملف الحدود السعودية، الذي نُوج بمعاهدة جدة الحدودية، في: ١٢ / ٦ / ٢٠٠٠ .

بأسلوب الدبلوماسية الهادئة، هذه، التي تخفي وراءها حزمًا صارمًا وغيره حميدة تجاه مصالح المملكة العربية السعودية العليا وأمنها الوطني، تمكنت المملكة من تجاوز صعاب حركة السياسة العربية، دون أن تخل بالتزاماتها القومية.. أو تساوم على مصالحها الوطنية العليا. ولكن، في كل الأحوال، يُلاحظ المتابع للسياسة الخارجية السعودية، حساسية قومية مرهفة من قبل مؤسسات صناعة

الخارجية السعودية أكبر قدر من رمان الاستثمار في المجال الخارجي، نظراً لضخامة العائد المرادود من مثل هذا الاستثمار، مقارنة بمقدار الرهان، نفسه. المملكة العربية السعودية، ومنذ بزوغ فجر النظام الرسمي العربي الحديث، عقب الحرب الكونية الثانية، كانت تنظر إلى العالم العربي بحقابة المجال الحيوي للصيق والأهم لسياستها الخارجية، الذي لا يمكن خدمة مصالح المملكة وضمأن أمنها الوطني، بعيداً



المملكة لم تكن على مدى

تاريخها طرفاً في تأزيم

المواقف أو تصعيد المواجهات



السياسة الخارجية في الرياض، تجاه أي مشكل في المجال الخارجي، يشترك مع المملكة فيه طرف عربي شقيق.. وهذا ما يميز أهم دائرة لصيقة بحركة السياسة الخارجية السعودية، ألا وهي الدائرة العربية.

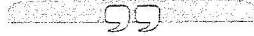
خصوصية الدائرة العربية

من أهم مقومات السياسة الخارجية السعودية أن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية، يتم من خلال دوائر متلاصقة، وإن كانت تبدو بعض الشيء متباعدة، ولكنها دائماً في حركة دائمة ونشطة. لإشك أن خدمة مصالح المملكة العربية السعودية، خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بأمن البلاد الوطني، هي المسير الفاعل لحركة السياسة الخارجية السعودية، ولكن هذا لا يتم بشكل احادي منفرد، يعتمد أساساً على مصادر القوة الكامنة للمملكة، بعيداً عن تبصر احتمال زيادة إمكانات القوة الذاتية للمملكة، بإضافة قوى محتلمة إقليمياً عربية وإسلامية، وحتى دولية، لدعم مسعى المملكة لخدمة مصالحها العليا في المجال الخارجي، وضمأن أكبر عائد في إمكانات الردع المحتملة من أجل الذود عن حياض أمنها الوطني.

السياسة الخارجية السعودية تدفق عبر ثلاث دوائر أساسية، في حركة السياسة الدولية والإقليمية، كل منها يصب في تحقيق أكبر عائد ممكن لحركة السياسة الخارجية السعودية في المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية والأمنية، بأقل تكلفة ممكنة على قيم السيادة والاستقلال وحرية ومرونة عمل مؤسسات صناعة القرار في المملكة، التي لا تساوم المملكة، مهما كانت الظروف، عليها.

على مستوى الدائرة القريبة، بالرغم من ضيق مساحتها، إلا أنها تمتص الزخم الأكبر لحركة تدفق السياسة الخارجية للمملكة، في الدائرة العربية، هذه، تضع مؤسسات صناعة السياسة

المملكة العربية السعودية، عكس الكثير، من أعضاء الجامعة العربية، لم تستغل منبر الجامعة العربية، بالرغم من ضالة مدخلاته في النظام العربي الرسمي الذي يعتمد أساساً على العلاقات الثنائية بين أعضائه. وكثيراً ما يكون للعوامل الخارجية، سواء كانت إقليمية أو دولية في تحديد سلوك الكثير من أعضاء الجامعة العربية تجاه التزاماتهم القومية التي تفرضها العضوية في الجامعة العربية، لم تستغله في أي قضايا تخص مصالح المملكة خارج نطاق أهم دائرة في حركة سياستها الخارجية، إلا وهي الدائرة العربية. الرياض لم تكن عنصراً فعالاً ونشطاً، في دعم للجامعة العربية وصمودها أمام تيارات كانت ولا زالت تنادي بعدم جدوى بقائها، بأشكال



الخطاب الديبلوماسي

السعودي هادي حازم بعيد

عن المزايدات والغموض



عن استثمار إمكانات القوة والردع المحتملة في النظام العربي، لصالح أهداف انخراط المملكة في مجال السياسة الخارجية.

من خلال هذه النظرة الاستراتيجية لعلاقة النظام العربي بمصلحة المملكة العربية السعودية العليا السياسية والاقتصادية والأمنية، كانت المملكة من أول المؤسسين للنظام العربي الرسمي المتمثل في الجامعة العربية، الذي كان من أوائل التنظيمات الإقليمية والأممية، التي شهدها عالم ما بعد الحرب الكونية الثانية، حتى قبل قيام الأمم المتحدة، نفسها. ومن يومها والمملكة العربية السعودية عضو نشط وفعال وداعم أساسي لاستمرار النظام العربي، بالرغم من قصور مؤسساته وغموض نصوص ميثاقه، عن تلبية طموحات العرب القومية، في تجاوز محددات صيغة الدولة القومية الحديثة، التي طغت على سياسات ومواقف أعضائه. المملكة العربية السعودية كثيراً ما تجاوزت ما قد يبدو من مصالح ذاتية لها، في سبيل الحفاظ على مؤسسات النظام العربي وأليات عمل النظام الرسمي العربي، حتى عندما يبدو للبعض أن لا جدوى من الإبقاء على الجامعة العربية، بالإضافة إلى مصر التي نظرت تاريخياً لاستراتيجية خيار الجامعة العربية، لا توجد دولة عربية من بين أعضاء الجامعة العربية تتعامل مع مسؤولية عضوية الجامعة بمستوى الالتزام والانضباط وتحمل المسؤولية القومية، مثل المملكة العربية السعودية.

في المنطقة، منذ أن شكل قيام إسرائيل على أرض فلسطين العربية، أكثر أزمات القرن تعقيداً وخطورة على سلامته وأمنه. وفي أي الحالات كان موقف المملكة، ثابتاً، كما هو سواء في إدارة حركة الصراع، بوسائله السلمية والعنيفة. أو تصور إنهاء الصراع، بتطوير مبادرات سلمية، تعتمد أساساً على الموضوعية العملية، دون المساومة على مصالح العرب العليا وأمنهم القومي.

السلام مسئولية جماعية

من هنا يأتي التزام المملكة الثابت والصارم، تجاه قضية العرب الأولى (القضية الفلسطينية). حتى عندما اختارت فعاليات عربية مهمة نهج التعامل الفردي مع هذه القضية العربية المركزية، ظلت المملكة ودية لالتزاماتها القومية تجاه القضية، بوصفها قضية استراتيجية، لا تعكس فقط التزاماً أخلاقياً وتاريخياً تجاه أصحابها المباشرين (الفلسطينيين)، ولكن باعتبارها قضية استراتيجية تمس

الدعم المادي والسياسي، الذي أسهم في استمرار خيار الجامعة العربية إلى الآن، فحسب... بل المملكة، كانت ولا زالت تدعم الأهداف الاستراتيجية الكبرى التي كانت في ذهن مؤسسي الجامعة العربية الأواثل.

قاسم مشترك أعظم في إدارة الأزمة

سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية تجاه دائرتها العربية اللصيقة هذه، لم تقتصر فقط على دعم العمل العربي المشترك تجاه نصره القضايا العربية، بمستوى خطورة أهميتها الاستراتيجية، على أليات العمل الدبلوماسية، فحسب... ولكن، كان لموقف المملكة الحازم عندما تقسح مع إسرائيل لوسائل أكثر عنفاً، نجد تدخلات المملكة في أي جولة عنيفة للصراع بين العرب وإسرائيل، عاملاً حاسماً؛ سواء في كسب المعركة، كما حدث في حرب رمضان ١٩٧٣.. أو في جهود إزالة آثار العدوان، كما حدث عقب حرب الأيام الستة ١٩٦٧. لولا تصني المملكة لدعم مشروع إعادة بناء قوة واقتصاد دول المواجهة، عقب حرب الأيام الستة كما جاء في مقررات مؤتمر قمة الخرطوم العربية عقب الحرب مباشرة، لما تمكن العرب من الاستعداد لجولة الثأر من هزيمة ١٩٦٧ العسكرية؛ في حرب رمضان ١٩٧٣. ولولا تصني المملكة للجانب الاقتصادي في إدارة حرب أكتوبر ١٩٧٣، عن طريق استخدام سلاح النفط، لما تمكن العرب في حرب رمضان من جني ثمار نصر تلك الحرب، التي امتدت ساحة معاركها، سياسياً أشهراً بعد صحت المدافع على الجبهة. المملكة، إذن كانت القاسم المشترك الأعظم، في إدارة قرارات الحرب والسلام

مرجعية الرياض

من خلال مؤسسات الجامعة العربية، ومؤسسة القمة، على وجه الخصوص، جرى تبني مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز، التي أطلقها في ١٧ فبراير ٢٠٠٢، التي ربطت بين استعادة الأراضي العربية وحقوق شعب فلسطين، بالتطبيع مع إسرائيل، وليس فقط الاعتراف بالدولة العبرية، قمة بيروت العربية في مارس ٢٠٠٢، تبنت هذه المبادرة السعودية، التي اوضحت مبادرة عربية، كأسس لأي تصور لحالة من السلام الدائم والشامل يعم المنطقة وينتهي، بالتالي، أخطر أزمة عصفت



سياسة المملكة تسير على

ثوابت وتمسك بقيم وتنتقل

من مسؤولية وطنية وقومية



مصالح العرب العليا وأمنهم القومي، في مواجهة أطماع وطموحات أعداء وخصوم إقليميين ودوليين، استمروا الدخول من بوابة هذه القضية الخطيرة، للإصرار بمصالح العرب العليا وأمنهم القومي.. والعبث، باستقرار المنطقة، ومن ثمّ بسلام العالم، بصورة عامة، من هنا، نجد المملكة كانت ولا زالت تتمسك بنهج التعامل العربي الجماعي، مع هذه القضية الاستراتيجية، من قبل كل العرب، ولا يمكن تركها لإجتهاادات فردية، مهما كان الداعي لأخذها.

المملكة، باتخاذها هذا الموقف تجاه التعامل الجماعي مع قضية العرب الأولى بمستوى خطورتها على مصالح العرب وأمنهم القومي، لم تكن تعارض أي اقتراب سياسي من القضية لتسويتها سلمياً. بالعكس، نجد المملكة ومنذ ظهرت بوادر التعامل المنفرد والاحادي مع قضية العرب الأولى، كانت الرائدة دائماً في استخدام النظام العربي لإطلاق مبادرات باسم النظام العربي للدفع تجاه حل القضية سلمياً، مثل مبادرة الملك فهد السلمية في مؤتمر قمة فاس العربية ١٩٨٢، التي وضعت أسس سلام عادل وشامل لازمة الشرق الأوسط، على ضوء قرارات قمة الخرطوم ١٩٦٧، عقب حرب الأيام الستة، التي دعت إلى إزالة أثار العدوان، كأولوية عربية قومية أساسية، كأسس لأي تسوية سلمية يمكن أن تتطور، في ما بعد، بين العرب وإسرائيل.. وبعد ذلك بعشرين سنة تأتي مبادرة الملك عبد الله السلمية، التي تبناها النظام العربي، في قمة بيروت العربي مارس ٢٠٠٢، كأثر صيغ الحل عملية وموضوعية، أخذ العالم يعي حكمة وصدق توجهها الآن، بعد خمس سنوات من التهميش والتجاهل لها.

ليس فقط باستقرار المنطقة لأكثر من ستة عقود، ولكنها كثيراً ما مهدت سلام العالم وأمنه... ويبقى تفاعلها بغير حل عملي لها، من خلال معادلة عملية وموضوعية، مثل مبادرة السلام العربية، أخطر عامل عدم استقرار في المنطقة، يهدد توازنها الإقليمي. وقد يعصف بسلام العالم وأمنه، في أي لحظة، إذا استمر العالم تجاهلها.

اليوم، في الرياض تعود كل الأوراق لتطرح من جديد أمام المرجعية السعودية، لأي خطوات مقبلة لتفعيل مبادرة السلام العربية. اليوم يجتمع في الرياض زعماء واحد وعشرين دولة عربية هم أعضاء الجامعة العربية، ليتشاوروا في ما بينهم حول أكثر السبل العملية لتفعيل مبادرة السلام العربية، التي كان قد أطلقها، الملك عبد الله بن عبد العزيز، قبل حوالي شهر من تبنيها من قبل مؤتمر قمة بيروت العربية ٢٠٠٢، دون المساومة على إعادة ترتيب أولوياتها التي جاءت في نصها الأساسي.

الملفت، في تطور الموقف من مبادرة السلام العربية، أن الاهتمام بما جاء فيها لم يعد مطلباً عربياً بقدر ما أصبح اهتماماً إقليمياً ودولياً بها. إسرائيل التي نُقل عن رئيس وزرائها السابق إيريل شارون عشية إعلانها في قمة بيروت العربية ٢٠٠٢، بأن مبادرة السلام العربية لا تساوي الهدم الذي كُتبت به...؟! نجد رئيس وزراء إسرائيل الحالي، خلدية شارون يهودا أئمرت، لم يُغد يوسعه إلا أخذ مبادرة السلام العربية في عين الاعتبار، كأحد مشاريع الحلول المطروحة، مثل مشروع خارطة الطريق، الذي جاء في رؤية الرئيس الأميركي جورج بوش حول تصور قيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية على أرض فلسطين التاريخية، تكون فيها الدولة

الفلسطينية متصلة وقابلة للحياة. الملفت هنا، من الناحية التاريخية، أن مبادرة الرئيس بوش هذه جاءت بعد سنة تقريباً من مبادرة السلام العربية، عندما أطلقتها في العقبة ٢٠٠٣. الملفت أيضاً، أن مرجعيات السياسة الخارجية للفعاليات الإقليمية والدولية، المهتمة بقضية السلام في المنطقة، عادة ما تذكر أن المبادرة، في الأصل سعودية...!!

دائماً الانتصار للسلام

المملكة العربية السعودية، إن لم تست فقط عضواً نشطاً وفعالاً، على كافة مستويات إدارة الأزمة بكل أبعادها المختلفة، ولكنها عنصر أساسي في قياس مدى قوة وإمكانات النظام العربي، عندما يأتي الحديث عن تصور خيارات استراتيجية تجاه التعامل مع الأزمة، بمختلف زوايا إمكانات حلها. مهما كانت مستويات الابتعاد عن الحل العربي الجماعي للتعاطي مع الأزمة، كان المتغير السعودي دائماً حاضراً لاستعادة تعاطي النظام العربي بصورة جماعية، لإدارة الأزمة والبحث عن مخرج موضوعية وعملية لها تنتصر لخيار السلام، كهدف استراتيجي يجب ألا يغيب الانحياز له، من قبل الجميع، كما يُلاحظ من تطور التعاطي السعودي مع الأزمة، أن الاهتمام بالمتغير السعودي، لم يعد

قاصراً على فعاليات النظام العربي، بل أضحى يحظى باهتمام من قبل الطرف الآخر، وعلى مستوى فعاليات النظام المهمة، أيضاً. في الرياض اليوم، لم تعد مبادرة السلام سعودية أو عربية، بل أضحت عالمية، أيضاً، لا يمكن تجاهلها لا من قبل العدو، ولا من قبل من يقف وراءه. في المستقبل المنظور، سوف تطرح مبادرة السلام العربية، على مستوى فعاليات ومؤسسات النظام الدولي، بوصفها إحدى المبادرات المهمة التي لابد من أخذها في عين الاعتبار عند التقدم نحو صياغة تسوية شاملة وعادلة لأزمة الشرق الأوسط. وكلما كان العرب أكثر تمسكاً بمنطلقات وأولويات مبادئهم، كلما كانوا أقرب لفرض نصها وما تعكسه روحها من مضامين وحيثية ومقبولة لتطوير تسوية سلمية عملية وموضوعية، لأزمة الصراع العربي الإسرائيلي، لا تنتصر لطرف دون آخر في معادلة الصراع، بل تنتصر للسلام، كغاية تهتدي بها مسيرة التاريخ.